العرب
السبت 2021/02/27
السنة 43 العدد 11984

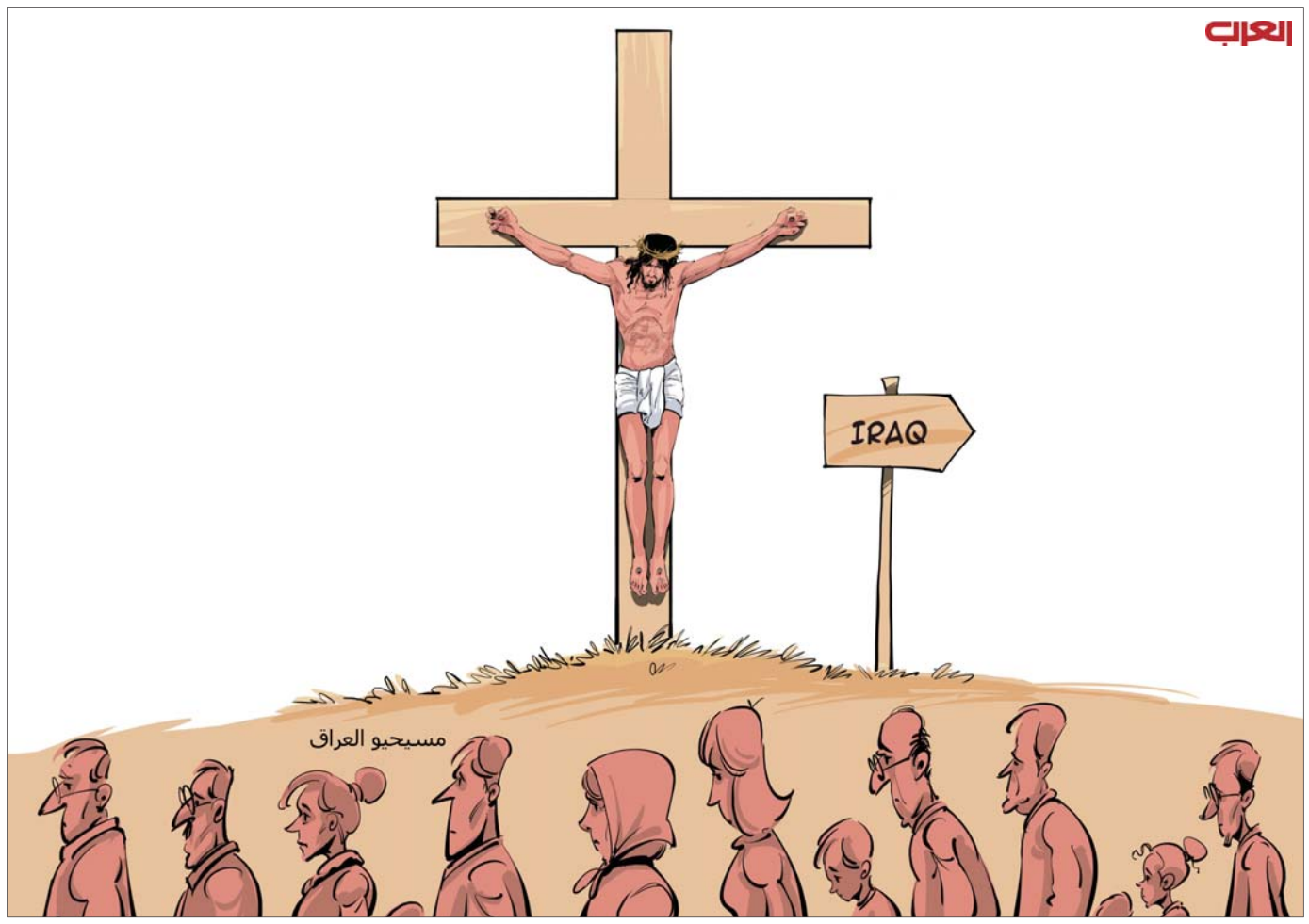

سيعيش البابا في العراق أقسى أيامه

فاروق يوسف
كاتب عراقي

سيقضي البابا فرنسيس أربعة أيام في العراق. الزيارة التاريخية ستكون بمثابة وعد رمزي متأخر. فمسيحيو العراق في حالة يأس شديد.

لقد تناقصت أعدادهم تدريجيا من 1.5 مليون نسمة إلى 250 ألفا، وليس هناك من أمل في أن يبقى ذلك الرقم عند ذلك المستوى.

ليس هناك في الأفق ما يبشّر بأن يستعيد العراق قدرته السابقة على أن يكون بلدا متعدد الأعراق والأديان والطوائف، وطنا للجميع. لقد مضى ذلك العراق من غير رجعة.

العراق الذي سيزوره البابا هو بلد طارد لأكثر أبنائه أصالة وعراقة وانتماء، وهم المسيحيون الذين سينظرون إليه بعيون دامعة، لا من شدة الشوق والورع بل إشفاقا على أنفسهم.

لقد بدأ مسلسل تهجيرهم منذ أن سقطت الدولة العراقية عام 2003، وصاروا تحت رحمة ميليشيات متعددة الاتجاهات ومختلفة في ما بينها، غير أنها اتفقت على كراهيتهم ونبذهم وتكفيرهم.

سيكون البابا فرنسيس زائرا غريبا ومقهورا، بل ومهزوما في بلد النبي إبراهيم حسب الرواية الدينية. قيل إنه سيزور الموصل. فهل ستكون زيارته من أجل أن يرى بعينيه حجم الكارثة التي عاشها المسيحيون، بعد أن هدمت كنائسهم وأديرتهم ونهبت ممتلكاتهم وأحرقت بيوتهم وتعرضوا للقتل على الهوية؟

لن يعفي العراقيين من الخطيئة إلقاء اللوم على داعش. لا لأن داعش ليس غريبا عنهم فحسب، بل وأيضا لأن من طرد داعش كان بقسوة ذلك التنظيم الإرهابي على أهل الموصل والمسيحيين منهم، إن لم يكن أقسى.

العراق الذي سيزوره البابا فرنسيس هو بلد طارد لأكثر أبنائه أصالة وعراقة وانتماء، المسيحيون سينظرون إليه بعيون دامعة لا من شدة الشوق والورع بل إشفاقا على أنفسهم

ولكن ألا يفكر البابا في الذهاب إلى موطن النبي إبراهيم، مدينته التي خرج منها إلى العالم "أور" التي تحاذي الناصرية، وهي المدينة الملتهبة باحتجاجات المحرومين والفقراء من أبناء ذلك البلد الثري؟ سيرى الفضيحة مجسدة بطريقة مختلفة. ذلك شعب يتعرض للهلاك والقتل العمد، بغض النظر عن دينه أو عرقه أو مذهبه أو ما يصرح به.

لن يقول البابا شيئا من جهة كونه شاهدا. فهو لا يقوى على أن يفعل شيئا ما دام الأمر كله صناعة أميركية. لا تنفع شجاعته في شيء. لن تنفع المسيحيين الذين يتمنى لو أنهم لا يتركون أرضهم، شرقهم الذي خرجت منه المسيحية. ذلك ما يتمناه كل مسيحي عراقي. ما هو مؤكد أن مسيحيي المهجر هم أكثر العراقيين حنينا إلى العراق وشوقا إليه. لكن الأمر كله خرج من المنطقة التي تتحكم بها العاطفة. فالعراق دولة تحكمها الميليشيات التي لا تعرف شيئا عن تاريخ ذلك البلد، الذي كان تنوع تركيبته البشرية هو مصدر غناه الثقافي وسنده التاريخي.

العراق اليوم دولة يحكمها الجهلة والمتعصبون والمتطرفون والمحتالون. يتمنى المرء لو أن البابا اجتمع مع زعماء تلك الدولة من أجل أن يرى قتلة السيد المسيح بعينيه المباشرتين على أرض الواقع، بدلا من أن يراهم في رسوم عصر النهضة أو يفكر فيهم من خلال قراءته للأناجيل.

لقد تاخرت كنيسة روما في إنقاذ شعبها.

لن تكون زيارة البابا فرنسيس زيارة دينية. فليس في العراق ما يُزار من المعالم التاريخية المسيحية. لم يبق شيء. لقد دمرت الهمجية كل شيء. لذلك يمكن اعتبار تلك الزيارة زيارة سياسية من طرف واحد.

سيتابع مسيحيو المهجر تفاصيل تلك الزيارة، بطريقة تتفوق عاطفيا على الطريقة التي يتابع من خلالها مسيحيو الداخل تلك التفاصيل.

وإذا كان مسيحيو العراق مثل كل الكائنات البشرية يكذبون، فإنهم في حبهم للعراق لا يكذبون. ذلك ما لا يعرفه البابا.

أنا على يقين من أن البابا سيقول كلاما جارحا مهما حاول أن يكون لطيفا. ولكنه قد يدافع عن مسيحيي العراق باعتبارهم شعبا مستضعفا، وهو ما يناقض الحقيقة التاريخية. فالمسيحيون هم أبناء العراق الأصلاء. تلك حقيقة كان العراقيون كلهم يعترفون بها ويتعاملون معها بإيجابية إلى أن حلت كارثة الاحتلال، التي جلبت معها الغرباء الذين أعمتهم غرائزهم الطائفية عن رؤية كل حقيقة.

لن يزايد أحد على عراقية المسيحيين.

ذلك ما يجب أن يسمعه البابا الذي سيحل ضيفا لمرة واحدة على أرض تعرضت للخيانة. فإذا كان عراقيو الزمن الإيراني قد ارتكبوا الخطيئة جهارا في حق المسيحيين، فإن من مسؤولية بابا الفاتيكان أن يكون صريحا معهم، بأن إفراغ الأرض من شعبها هو عمل همجي لا يمت إلى الأديان بصلة ولا يمكن غفرانه أو المرور به بشكل عابر.

لن يكون البابا محرجا في ما يقول. لقد أبيد وهُجر شعب مسالم كان وجوده يمثل جزءا من روح العراق، لا لشيء إلا من أجل أن يُلحق ذلك البلد العريق بدولة يحكمها نظام متخلف تسيطر عليه مجموعة من المعتوهين الذين انفصلوا عن الحياة الحقة.

البابا في العراق حدث استثنائي لا يتكرر. ليت البابا يستغله ليقول الحقيقة. حقيقة ما حدث وحقيقة ما سيراه وحقيقة ما يفكر فيه.

أنا على يقين من أن كل كلمة سيقولها البابا، ستكون أقل من صدمته في بلاد تخون نفسها كل لحظة.

إدارة أميركية أخرى عابرة على الأردن

شاكر رفايعة
كاتب أردني

يراقب الأردن مؤشرات قد توحي بعلاقة أكثر دفئا وهدوءا مع واشنطن، بعد تولي جو بايدن الرئاسة وانقضاء أربع سنوات حافلة بالقرارات والمواقف المؤثرة، التي اتخذها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وقادت إلى تغيّرات مهمة في الشرق الأوسط، لاسيما على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي ككل وفرص إقامة دولة فلسطينية.

ينتظر الأردن من إدارة بايدن التراجع نهائيا عما تسمى "صفقة القرن"، بما تحمل من مخاوف إزاء تصفية القضية الفلسطينية على حساب المملكة. وينتظر كذلك ما يستجد من فرص ومعطيات للتوصل إلى اتفاق بشأن القدس، التي اعترفت بها إدارة ترامب "عاصمة أبدية" لإسرائيل، ونقلت إليها السفارة الأميركية.

مبادرات وإعلانات ترامب بشأن القضية الفلسطينية وتطبيع علاقات أربع دول عربية مع إسرائيل، بدت صادمة ومفاجئة وخارجة عن سياق التعاطي الأميركي مع قضايا المنطقة، إلا أن بايدن أعلن أنه سيسعى إلى الاستفادة منها ولا ينوي التراجع عن معظمها، لكنه أعاد موقف الولايات المتحدة إلى مبدأ "حل الدولتين" الذي أهمله ترامب.

الأردن مع "حل الدولتين"، ولم يعارض "اتفاقات أبراهام" التي عقدتها الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع إسرائيل، برعاية الرئيس الجمهوري السابق الذي تولى السلطة، ومفاوضات حل الدولتين متوقفة في آخر سنوات الديمقراطيين الثماني في الحكم برئاسة باراك أوباما.

مفاوضات السلام التي استؤنفت وتوقفت في عهد أوباما لم تنجز شيئا على أرض الواقع، واستمرت إسرائيل في سياساتها الاستيطانية وضم الأراضي وتهويد القدس، وظلت السلطة الفلسطينية حبيسة الخطوة الأولى من اتفاقات أوسلو في 1993.

الأردن شعر بطمأنينة من نوع ما، بعد فوز بايدن. طمأنينة مرتبطة بفرضية "الوطن البديل" التي حذر الملك عبدالله الثاني في مناسبات عديدة من خطرها على المملكة، حيث يتحدر حوالي نصف السكان من أصول فلسطينية. وكان العاهل الأردني أول زعيم عربي يتصل به بايدن بعد فوزه بانتخابات نوفمبر وقبل تنصيبه رسميا.

الأردن يحتاج أيضا إلى تطمينات أميركية بشأن مصير القدس، التي تمثل "الوصاية الهاشمية" عليها أحد أركان الخطاب السياسي الرسمي، ولا يريد الأردن لها أن تتوه في ملفات التسوية المستقبلية المنشودة.

الحقيقة أن نتائج التغيرات والتحولات التي أنجزتها إدارة ترامب في الشرق الأوسط، وإن كانت تؤثر مباشرة على الأردن، إلا أن تأثيرها لم ينسحب على طبيعة العلاقات التقليدية الوثيقة بين واشنطن وعمّان.

مع زوال الغضب الأميركي عن الأردن قبل ثلاثة عقود بسبب موقفه من غزو الكويت، لم يطرأ أي توتر فعلي على العلاقات بين عمان والإدارات الجمهورية والديمقراطية التي تعاقبت على البيت الأبيض منذ أوائل التسعينات.

حتى في عهد ترامب، ظلت العلاقات في إطارها الطبيعي ولم تتوقف المساعدات والمنح الحيوية التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن، والتي زادت حاجته إليها حاليا مع الضعف القياسي في ماليته العامة.

لا تنفصل معالجة الإدارة الأميركية الجديدة للقضية الفلسطينية عن الملفات الأخرى الساخنة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها إيران التي تأمل برفع العقوبات وفتح حوار مع واشنطن من المنتظر أن يشمل تدخلاتها في المنطقة.

في نفس الوقت، ليس في وسع الولايات المتحدة، على اختلاف إداراتها، أن تتساهل يوما تجاه أي تهديد للأمن في إسرائيل التي تعتبر إيران خطرا على وجودها.

نفوذ إيران يغيب عن الأردن، لكنه يحضر في دول أخرى تمثل زوايا للصراع العربي الإسرائيلي، من لبنان حزب الله وغزة حماس إلى سوريا الأسد، فضلا عن النفوذ الإيراني في العراق واليمن.

على الصعيد الداخلي في الأردن، يمكن لواشنطن أن تسجل شيئا في المجال الحقوقي، الذي حرص بايدن ومساعدوه على إظهاره ملمحا رئيسيا للسياسة الخارجية الأميركية "الجديدة".

وظلت الضغوط الحقوقية هادئة من جانب واشنطن خلال ولاية ترامب، الذي تجاهل التركيز على المسائل المرتبطة بالحريات والإصلاحات السياسية لدى حلفاء الولايات المتحدة ومن بينهم الأردن.

كانت حجة التأخر في المجال الحقوقي والإصلاحي على تقاطع دائم مع قضايا مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط. وبقيت وصفة "الأمن قبل الحريات" صالحة للتهرب من إهمال حقوق الإنسان والإقبال على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة.

هذه الوصفة لم تعد تعمل الآن بنفس قوتها، بعد انقضاء سنوات الربيع العربي الأولى والقضاء على داعش وإضعاف التنظيمات المتطرفة الأخرى في المنطقة.

لكن إلى أي حد يمكن لإدارة بايدن دفع الأردن نحو إحداث انفراجة في الإصلاحات وتعزيز المشاركة السياسية، التي لا تزال شكلية في ظل برلمانات غير مؤثرة تقليديا ومشهد حزبي شبه غائب ووسائل إعلام خاضعة للرقابة الحكومية.

الثبات النسبي للسياسة الخارجية الأميركية تجاه الأردن يرتبط بملفات عديدة تراعي جغرافيته السياسية وموارده المحدودة، كما تراقب قدرته على المساهمة بحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة التي يحكمها الاضطراب، واستطاع الأردن حتى الآن تجاوزه من دون خسائر كبيرة.

ربما يمثل بايدن الذي لا ينوي الترشح لولاية ثانية، رئيسا آخر عابرا بالنسبة إلى الأردن، ولن يُخرج العلاقات عن إطار الشراكة الإستراتيجية الممتدة إلى بدايات تأسيس المملكة قبل سبعين عاما.

السيناريو الإيراني للانتخابات العراقية

ليث الحمداني
كاتب عراقي

بات واضحا من متابعة ما يجري في الساحة العراقية أن حكومة طهران قد أعدت مبكرا سيناريو للانتخابات العراقية، وأن أمر العمليات قد صدر لعملائها بذلك. وبعيدا عن تصريحات علي أكبر ولايتي، مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي، خلال لقائه ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد جينين بلاسخارت، التي أثارت استهجان العراقيين الذين اعتبروا تصريحاتها اعترافا صريحا بالتدخل الإيراني غير الشرعي في السياسة العراقية، فإن السيناريو الإيراني بدأ مع احتواء القيادة الإيرانية لمقتدى الصدر و"تياره" السياسي وتكليفه بالإجهاز على الاحتجاجات الشعبية ضمن خطة "حرقه سياسيا".

ودخل مقتدى مصيدة الولي الفقيه، كما دخلها أول مرة حين فجر الإيرانيون، بشهادة ديفيد باتريوس، مراقد سامراء، حيث قام جيش المهدي يومها بقتل الآلاف من السنة وحرق مساجدهم وممتلكاتهم وتهجيرهم، وأدرك مقتدى في ما بعد أن الذين قاموا بتلك الجرائم كانوا مرتبطين بإيران، فقد انشق هؤلاء عن جيش المهدي وأسسوا منظمات مسلحة منها "عصائب أهل الحق" و"النجباء" و"حزب الله" وغيرها. ويبدو أن ذاكرة مقتدى ضعفت أو أنه تناسى تلك الكارثة بعد أن أقنعه الإيرانيون بأنهم سيدعمونه في الانتخابات المقبلة، مما جعل أتباعه يعلنون أن رئاسة الوزراء المقبلة يجب أن تكون "صدرية"، وأنهم سيحققون كما قال حاكم الزاملي ما لا يقل عن 100 مقعد في هذه الانتخابات.

وذهب الزاملي أبعد من ذلك، حين أعلن أن أي انتخابات لا تأتي بأغلبية صدرية ستكون مزورة!

والصدر نفسه قال في تغريدة بتاريخ 22 نوفمبر 2020 إنه سيقرر خوض الانتخابات إن وجد بأنها ستأتي له بالأغلبية، وختم تغريدته بعبارة "إن الدين والمذهب والوطن في خطر". والوطن هو في ذيل اهتمامات السيد، في وقت يدعي بأنه يعمل لتخليص العراق من الفساد والتبعية والانحراف.

من جهة أخرى تحرك نوري المالكي زعيم حزب الدعوة إعلاميا، وتحركه ليس بمعزل عن القيادة الإيرانية، وواضح تماما بأنه دعاية انتخابية مبكرة، حيث يتطلع كما بدا من إطلالاته الإعلامية للعودة إلى رئاسة الوزراء، وبدأ يشير في مجالسه إلى علاقاته الودية مع الرئيس الأميركي جو بايدن، ويسرب صوره معه لأجهزة الإعلام التابعة لحزبه وللجيوش الإلكترونية الممولة من مكتبه.

في الوقت نفسه أعلن أحد أعضاء تيار الفتح بأن هادي العامري سيكون مرشح الفتح لرئاسة الوزراء بعد الانتخابات المقبلة، ومعروف جيدا أن العامري هو رجل تابع لإيران سياسيا وحركته "بدر" حركة إيرانية المنشأ والولاء. والواقع أن إيران تمسك بخيوط الثلاثة بيدها وهي من دفعتهم إلى التحرك المبكر انتخابيا.

السيناريو الإيراني مبني على فرضية أن المفاوضات الأميركية – الإيرانية حول الملف النووي باتت قريبة، وأن الأسلوب الذي اعتمد في اختيار رئيس الوزراء العراقي منذ الاحتلال سيعود للعمل

السيناريو الإيراني مبني على فرضية أن المفاوضات الأميركية – الإيرانية حول الملف النووي باتت قاب قوسين أو أدنى، وأن الأسلوب الذي اعتمد في اختيار رئيس الوزراء العراقي منذ الاحتلال سيعود للعمل مجددا في ظل إدارة بايدن.

إيران تعرف جيدا أن ممارسات التيار الصدري ضد المتظاهرين وتصريحات الصدر العشوائية حول إعادة البطة قد أحرقته سياسيا في الأوساط الشعبية. كما أن إحراق مقر الحزب الشيوعي في النجف، الذي يتهم الكثيرون التيار الصدري بتنفيذه، أضاف عزلة جديدة للتيار الصدري في أوساط كثيرة.

وإيران تعرف أن الولايات المتحدة لن ترحب بوصول التيار الصدري إلى رئاسة الوزراء، وهي أيضا لا ترحب بوصول العامري الذي كان أحد المحرضين على مهاجمة السفارة الأميركية وهو ما لن تستطع أي إدارة أميركية تجاوزه. ومن هنا فإن إيران سترشح إذا ما بدأت مفاوضاتها مع الأميركيين في الملف العراقي بكل تأكيد المالكي لرئاسة الوزراء، وتقترحه على الولايات المتحدة كمرشح تسوية، وستصدر توصياتها لتيار الفتح وللتيار الصدري للقبول وعقد جلسات مصالحة من أجل "المذهب". بهذا الترشيح سيرضخ الطرفان لإرادتها كما جرت العادة، وسيتفق الثلاثة على تقاسم "كعكة السلطة".

أما التصعيد الإعلامي الذي نراه اليوم بين الصدر والمالكي، فهو استعراض ستضع إيران له حدا وقتما تشاء. أما الولايات المتحدة فإنها وفي حالة قبولها للمالكي كمرشح لرئاسة وزراء العراق، فإنها ستفقد آخر فرصة لها لإعادة بعض مصداقيتها أمام الشعب العراقي، المصداقية التي تآكلت في مرحلة رئاسة باراك أوباما ولم تحقق شيئا سوى التصريحات خلال مرحلة دونالد ترامب..

من المبكر الحديث عن الحسم بانتظار ما سيكون بشأن المفاوضات حول ملف إيران النووي وسياساتها في المنطقة، هذا إذا أصرت إدارة بايدن على مناقشة سياسات إيران في المنطقة، ولم تترك لها العنان كما حصل في مرحلة أوباما.